

نقيض الأوف شور

جون ماينارد كينز والصراع ضد رأس المال النقدي

تبنى روبرت سكيدلسكى، أفضل مؤرخى جون ماينارد كينز، لهجة دفاعية تدعو إلى الدهشة فى التمهيد الذى كتبه للجزء الثالث من سيرة الاقتصادى البريطانى العظيم. كان يتجادل ضد اتهام وجهه إليه براندفورد دولونج، الاقتصادى الأمريكى الشهير، بأنه قد وقع تحت تأثير «طائفة غريبة مُنذرة من المحافظين البريطانيين الإمبرياليين». ذهب سكيدلسكى إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت فى واقع الأمر حربيين بالنسبة لبريطانيا: وضعت إحداهما بريطانيا بقيادة ونستون تشرشل فى مواجهة ألمانيا النازية؛ فيما وضعت الأخرى الإمبراطورية البريطانية بقيادة جون ماينارد كينز، خلف واجهة من التحالف الغربى، فى مواجهة مع الولايات المتحدة. كان هدف أمريكا الرئيسى بعد هزيمة قوى المحور، هو القضاء على الإمبراطورية البريطانية. يقول سكيدلسكى «قاتل تشرشل للحفاظ على بريطانيا قوة عظمى ضد ألمانيا النازية؛ وقاتل كينز للحفاظ على بريطانيا قوة عظمى ضد الولايات المتحدة. كسبت بريطانيا الحرب ضد ألمانيا، لكنها وفى محاولتها لكسبها، فقد أنفقت مواردها بإفراط بدرجة أصبح معها من المحتم عليها أن تفقد إمبراطوريتها، ومكانتها كقوة عظمى معاً».

مُعقدة هي الأطروحات بهذا الشأن لأسباب كثيرة ليس أقلها هو أن هارى دكستر هوايت شريك كينز الأمريكى الرئيسى فى التفاوضات بمؤتمر برتون وودز عام ١٩٤٤، كان بشكل شبه يقينى يمرر المعلومات إلى الاتحاد السوفييتى. لكن سكيدلسكى لا يترك أى شك فى أن البلدين كانا مشتبكين بهدوء فى صراع عمالقة من أجل الهيمنة المالية. لم يكن إلا بعد انتهاء الحرب بمدة طويلة أن توصل المتنافسان الاقتصاديان فى النهاية إلى ترتيب ما. أنجز ذلك، وكما سآيين فى الفصل التالى، من خلال إقامة نظام الأوف شور الحديث. يتفحص هذا الفصل ما سبق هذا النظام مباشرة: نظام دولى ساعد كينز على وضعه يقتضى تعاوننا وثيقا بين الدول القومية وسيطرة محكمة على تدفقات رأس المال بينها. وبمعنى ما، كان هذا النظام هو النقيض التام لنظام «دعه يعمل» الأوف شورى المشطى السائد اليوم. ومع كل مشاكله، فقد كان نجاحا هائلا مدويا.

كان كينز، ومثل غيره ممن صعدوا إلى المسرح العالمي، شخصية معقدة. حشر حياة عشرين شخصا في شخص واحد. أعلن ألفرد مارشال والذي كان قد تقدم به العمر، ويمكن القول بأنه كان أكبر الاقتصاديين في جيله، بعد أن قرأ كتيباً بقلم كينز الاقتصادى الشاب «حقاً، علينا نحن الكهول أن نشنق أنفسنا إذا كان باستطاعة الشباب شق طريقهم بهذا الأسلوب المباشر وبترك السهولة الواضحة وسط تلك المصاعب الهائلة». لكن كينز اكتسب صيته عن حق في عام ١٩١٩ بكتيبه الذى غير العالم وعنوانه «التبعات الاقتصادية للسلام»، الذى ذهب فيه إلى أن التعويضات الهائلة التى كانت تُراكم على ألمانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ستؤدى إلى خرابها ومعها أوروبا وستكون نتيجة هذا مروعة كتب يقول «[هذا] السلام باهظ مشين ومستحيل ولا يمكنه أن يأتى سوى بالحن والبلايا». وكان محقاً: وضعت تلك الفوضى الأساس لصعود أدولف هتلر، والحرب العالمية الثانية.

فيما بعد بدأ كينز يتمعن في المجال الغادر الرأبى للعملاآ والسلم الدولية، وخصص لهذا نصف ساعة يوميا قبل أن يغادر فراشه. كان يزدرى المعلومات الفاسدة اللى آآاح للمطلعين على بواطن الأمور، واللى كانت وراء طفرة وول سآرآ في عشرينيات القرن الماضى، واستغرق بدلا من ذلك، آآسلا بمعرفآه الموسوعية فى المجالات المالية والشؤون العالمية، فى ميزانآآت الشركات، والإحصاء، ذلك المبحآ الذى كان آجد فيه آآعة كبرى، والذى آقق من خلاله آروة كبيرة.

وبعد سنوات، وفيما كان يعمل على كتابه «نظرية عامة للعمالة والفائدة والنقود»، والذى ظل طوال القرن الماضى أكثر الكتب الدراسية شهرة فى مجال علم الاآآصاد، كان يقوم ببناء مسرح فى كامبريدج من ماله الخاص ويتولى آصميم إيصالات مطعم المسرح وآجمع الآذآكر حينما يتغيب الموظف، بحيث آعل المشروع آآقق نجاحا آآاريا وفنيا ضخما خلافا لكل الآآقعات.

آزوج من راقصة باليه روسية، وكان ناآدا فنيا يحظى بالآآآرام، وموظفا مدنيا مرموقا وديپلوماسيا ناجحا. آرأس آحرير دوريات آآآصادية، وكتب مقالات صحفية كان لبعضها آآآير هائل على أسعار صرف العملات. ألف كتابا عن الاحآآالات الرياضية قال عنه برآراند راسل الفيلسوف البريطانى موسوعى الآآافة إن أى آدر من المديآ لا آوفيه آقه وأضاف أن كينز آآآمع بدرآة من آدة الذكاء ووضوح الآآآير أكثر من أى شخص عرفه. مازآآ أفكاره وثيقة الصلة بأوضاعنا اليوم. بعد وفاة كينز بثلاثة وستين عاما، آلص عالم الاآآصاد پول كروجر، الآآز على نوبل، فى آشريح آمهيدى له للأزمة الاآآصادية الكوكبية الجديدة إلى أن «الاآآصاد الكينزى يظل أفضل إطار بحوزآنا لآى نفهم من خلاله حالات الكساد والركود».

من المفارقات، كما آيبين روبرآ هيلبرونر، أنه على آحين انآمى كينز للآآبة البريطانية وشاركهم فى كثير من آحيزآآهم الآآطرسة، بل والمعادية للديمقراطية أآيانا، فقد كان هو من آدم - فى كتابه «نظرية عامة..» الذى ظهر فى أعقاب

الكساد العظيم في عشرينيات القرن الماضي - الأمل الكبير في تخفيف الفقر والبطالة عن عامة الشعب. كانت وصفته، بعد انهيار استثمارات القطاع الخاص، هي الإتيان بالحكومة إلى المعادلة مؤقتاً لملاء الفجوة. يبين هيلبرونر إنه كان سيبدو منطقياً «لو أن الرجل الذي كان له أن يسعى إلى حل معضلة عدم وجود إنتاج كافٍ ووجود رجال يبحثون دونما جدوى عن عمل في ذات الوقت، لو أنه كان يسارياً، عالم اقتصاد يتعاطف بقوة مع طبقة البروليتاريا، أو رجلاً غاضباً. لكن كل هذا كان بعيداً كل البعد عن الحقيقة».

منذ وفاة كينز، حاول ناقدوه مراراً وتكراراً الربط بين أفكاره وبين الاشتراكية أو الشيوعية. لدى نشر الكتاب الدراسي التمهيدى في الاقتصاد الكينزى عام ١٩٤٧، عملت حملة يمينية في الولايات المتحدة على أن تُلقى جامعات كثيرة طلبياتها من الكتاب، بل إن ويليام إن. باكلى، المنظر المحافظ، هاجم من تبنا أفكار الكتاب لنشرهم «الأفكار الشريرة» والترويج لها. ومنذ وقت جد قريب زعم معارضو محاولات أوباما الكينزية لإنعاش اقتصاد الولايات المتحدة من خلال تمويل عجز ميزانية القطاع العام بأنها تمثل استيلاء على نظام المشاريع الحرة بالأسلوب السوقى. لكن كينز لم يكن اشتراكياً أبداً كما تخيله المحافظون، فقد كان يبغض ماركس وإنجلز، ويرى الحكومة حلاً مؤقتاً، ويؤمن بحماس بالأسواق والتجارة بصفتها أفضل الطرق التي تؤدي للازدهار. كتب يقول «إننى أحاول الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الفكر، والمبادرات، والمشاريع الخاصة». لقد أراد إنقاذ الرأسمالية لا دفتها.

لا يُدرك كثير من ناقدى كينز أنهم أنفسهم قد أصبحوا يعتقدون الكثير من فرضياته حتى فيما يزعمون أن أفكاره وأسلوب حياته تسبب لهم الصدمة. وحقاً، فإن الاقتصاد الأمريكى قد ظل ملتزماً، ومنذ أواخر الأربعينيات بقدر كبير من إسهامات دافعى الضرائب فى الاستثمارات الخاصة. ووفقاً لتعبير الاقتصادى پول

كروجمان، و هو يردد أصداء ما قاله ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٥ «إننا جميعا كينزيون الآن».



ظلت التجارة الحرة هي المسيطرة خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر: رأى الكثيرون أنه من البديهيات أن التجارة الحرة تأتي بالازدهار، وبالسلم أيضا، من خلال زيادة التشابكات الاقتصادية بين الأمم، وإيجاد حالات من الاعتماد المتبادل بينها مما يجعل شن الحروب أكثر صعوبة. كان هذا الاعتقاد شبيها بأطروحة توماس فريدمان في تسعينيات القرن الماضي حينما قال إنه لم يحدث أبدا وأن شن بلدان لديهما أفرع لماكدونالدز - رمز التجارة الحرة و«إجماع واشنطن» - حربا ضد بعضهما (انتهى هذا الوضع في مارس ١٩٩٩ حينما قصفت قوات الناتو بلغراد).

كان كينز - لفترة - ذا إيمان راسخ بالتجارة الحرة. كتب في دورية بيل ريفيو عام ١٩٣٣ يقول «لقد نشأت، مثل غالبية الإنجليز، على احترام التجارة الحرة، احتراما بدا وأنه جزء من القانون الأخلاقي. اعتبرت الانحرافات العادية عنها بلاهة وفضيحة في أن».

حينما يتبادل طرفان السلع مع بعضهما، فإن ذلك يماثل لقاء الأنداد بشكل أو آخر. لكن كينز استوعب أن تبادل الأموال شأن مختلف يضع الدائن والمدين في تراتبية هرمية، عبر جيمس كارثيل، مستشار بيل كلينتون عن هذا التصور حينما قال إنه لو قدر له أن يتجسد من جديد بعد وفاته، لاختار أن يتجسد في هيئة سوق سندات لأنه آنذاك يصبح بإمكانه «أن يثير خوف الجميع». يعتمد الرأسماليون الصناعيون على الرأسماليين الماليين، وغالبا ما تتعارض مصالحهم. مثلا، يحب الممولون معدلات الفوائد العالية التي من خلالها يمكنهم أن يجنوا دخلا كبيرا؛ لكن الصناعيين يريدون معدلات فوائد منخفضة لتقليل النفقات. وافق كينز على هذا لكنه

أضاف منظوره الخاص. لا تضمن التشابكات المالية بين الأمم، بالضرورة، السلام الدولي. تغيرت أفكاره تماما عام ١٩٢٢، فى زمن مطاعم الفقراء المجانية، والبطالة الشائعة. كتب يقول «من السهل، وعلى ضوء التجربة وتبصر ما سيحدث أن نذهب إلى عكس هذه الفكرة تماما. فلتكن السلع صناعة محلية كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. ولكن، فوق كل شىء، فليكن التمويل والأموال شأننا قوميا».

كان الكساد العظيم الذى بدأ عام ١٩٢٩ ذروة فترة طويلة من التحرير الاقتصادى والحرية الاقتصادية وسوق هائلة مرتفعة الأسعار، أقيمت على أساس انغماس فى الديون وعدم مساواة اقتصادية عملت على إخضاع الإيرادات والعقول. مثلا، فى السنوات الأخيرة من الطفرة الاقتصادية كانت دخول الـ ٢٤٠٠٠ أمريكى الأكثر ثراء تساوى ٦٢٠ ضعف متوسط مجموع دخول الستة ملايين الأكثر فقرا، وكان ١٪ من الناس يتلقون حوالى ربع مجموع الدخل - وهى نسبة أكبر قليلا من حالات عدم المساواة التى كانت موجودة لدى مستهل الأزمة الكوكبية عام ٢٠٠٧. كتب كينز يقول «لقد أدخلنا أنفسنا فى ورطة عملاقة حينما اندفعنا متخبطين للتحكم فى ماكينة دقيقة هشة لا ندرى كيف تعمل». لا تكاد التماثلات تخفى بين ذاك الواضع والوضع الراهن.

فى تلك الأيام، لم يكن ثمة نظام أوف شور متسق متداخل يُذكر. بدلا من هذا كان ثمة عدد قليل من الاختصاصات القضائية الأجنبية كان الأثرياء يستخدمونها لإخفاء ثرواتهم ودخولهم بعيدا عن أعين السلطات الضريبية. توجه الأثرياء الأوربيون بشكل رئيسى إلى سويسرا، فيما كان الأثرياء البريطانيون يميلون لاستخدام استراتيجيات تركز على تشاغل أيلاندرز وأيل أوف مان. يوفر لنا خطاب كتبه هنرى مورجنتاو وزير خزانة الولايات المتحدة عام ١٩٢٧ لمحة تكشف عما كان أثرياء الأمريكيين يفعلونه. يبدأ الخطاب «عزيزى السيد الرئيس. يكشف هذا التقرير التمهيدي أوضاعا خطيرة تستلزم معها اتخاذ إجراءات سريعة». ذكر أن

الأمريكيين المتهرين من الضرائب كانوا يقومون بتكوين شركات شخصية أجنبية قابضة في أماكن فيها «الضرائب منخفضة وقوانين الشركات متساهلة مُتسببة» - وأشار تحديداً إلى جزر البهاما، وبناما، ونيوفاوند لاند، أقدم مستعمرة بريطانية. مضى الخطاب يقول «لجأ حاملو الأسهم إلى جميع أنواع الألاعيب التي يمنعون من خلالها الحصول على معلومات بخصوص شركاتهم. غالباً ما يقوم محامون أجنبى بتتظيم تلك الشركات مستخدمين أسماء مؤسسين صوريين ومدراء صوريين بحيث لا تظهر أسماء الأطراف المستفيدة الحقيقية».

وعلى الرغم من أن تلك أساليب بدائية جداً بالمعايير الحديثة، فلا بد وأنها، ووفقاً لوصف مورجنثاو لخطوطها العريضة، تبدو مألوفة لمن يتبعون ألعيب الأوف شور الحديثة. أضاف مورجنثاو «لا يلجأ عامة الموظفين الذين يتلقون رواتب أو صغار التجار إلى تلك الحيل أو حيل مثيلة. يلقى تلافى الضرائب أو التهرب منها والذي يكتسب صبغة قانونية ويمارسه من يسمون بقيادة فئة رجال الأعمال.. يلقى بأعباء إضافية على أفراد الجماعة ممن هم أقل قدرة على تحملها، والذين يضطلعون بنصيبيهم من الأعباء عن طيب خاطر».

وعلى الرغم من الاختلافات بين وقتئذ والآن، فقد طرح كينز أفكاراً ثاقبة تساعدنا على فهم نظام الأوف شور، آراء نبوية بدرجة مجفلة في ضوء الأزمة الاقتصادية الكوكبية الأخيرة.

إن الاستثمار في المصانع، التدريب، الأبحاث والأجور وما شابه - الأشياء التي تجعل المجتمع أكثر ثراء - شيء، والاستثمارات المالية ورأس المال شيء آخر. دائماً ما يفترض أنه حينما تقوم شركة بشراء شركة أخرى يحدث نوع من الاستثمار الرأسمالى. بيد أنه، فى معظم الأحيان، فإن عمليات الشراء تلك لا علاقة لها البتة بأى استثمار جديد حقيقى. حينما تقوم إحدى الشركات أو الحكومات ببىع أسهم أو سندات، يقوم المستثمرون بتسليم مبالغ مالية نظير أوراق تعطى حائزها

حقا فى ندفق دخل فى المستقبل. حينما يتم إصدار الأسهم والسندات للمرة الأولى، تُحشد الادخارات، وتجمع الأموال وتتدفق فى استثمار مُنتج. وهذا شىء صحى بعامه. بيد أنه، يظهر بعد ذلك سوق ثانوى يتم فيه الاتجار بتلك الأسهم والسندات، ولا تسهم هذه الاتجارات مباشرة فى الاستثمار المنتج، فهى تعمل فقط على نقل الملكية وتحويلها. تتكون ٩٥٪ من عمليات الشراء فى السوق الكوكبية اليومية من هذا النوع من النشاط الثانوى، الذى لا علاقة له بالاستثمار الحقيقى.

أوضح كينز ما يحدث حينما يبدأ فصل عمليات البيزنس عن مالكيها حملة تلك الأوراق - وبخاصة لدى حدوث هذا عبر الحدود. يمضى كينز قائلا: «حينما يُطبَّق نفس المبدأ دولياً، يُصبح غير محتمل فى أوقات الضائقات - أنا لست مسئولاً عمَّا أملكه، وهؤلاء الذين يقومون بتشغيل ما أملكه غير مسئولين أمامى». قال كينز إنه ربما كان ثمة حسابات نظرية توضح أن تغيير ملكية قطع الأوراق تلك [الأسهم والسندات] وتداولها فى أنحاء العالم وفقا للعرض والطلب السوقى أمر كفاء، لكن «التجربة تتراكم موضحة أن بعد المسافة بين الملكية وعمليات [البيزنس] شر فى العلاقات بين البشر، من المحتمل له، بل من المؤكد، أن يؤدى على المدى الطويل إلى قيام توترات واعداءات تؤدى إلى إخفاق الحسابات المالية تماما».

تنطبق كلماته هذه أكثر من أى وقت مضى فى عالم تسببت فيه المشتقات الائتمانية ووسائل الهندسة المالية الأخرى فى شواش اقتصادى بأن وضعت حواجز عبقرية لا يمكن اختراقها بين المستثمرين والأصول التى يملكونها. تم تغليف الرهونات الهائلة وديون البطاقات الائتمانية بسحابة ضخمة من حلوى غزل البنات المالية، ثم أعيد تغليفها وبيعها إلى سلاسل من المستثمرين فى أنحاء العالم كل منها أبعد من سابقتها عن أوجه الناس والبيزنسات الحقيقية. نظريا، فإن تحويل الملكية واستبدالها بقطع من الورق، ينبغى له أن يساعد رأس المال على التدفق على تلك المشاريع التى توفر أعلى عائدات محدودة المخاطر. ينبغى تمويل المشاريع الجيدة.

تؤدى قليل من التعاملات التجارية على أساس المضاربات فى تلك الاسواق إلى تحسين المعلومات وتهدئة الأسعار. لكن حينما يبلغ حجم تلك التعاملات مائة ضعف حجم التعاملات التجارية التحتية [الأساسية] فقد ثبت أن النتيجة تكون كارثية.

يقوم نظام الأوف شور من خلال استخدامه وسائل تسهيل [تشحيم] سوبر تساعد على تدفق رأس المال حول العالم باسم الكفاءة، بتوسيع تلك الهوة داخل النظام الرأسمالى بأسلوب دراماتيكي، وكما اكتشفنا منذ عام ٢٠٠٧، فإن ذلك النظام غير كفء بإطلاقه. فلننظر إلى الثروات التى تم القضاء عليها والتكاليف التى تراكمت على أكتاف دافعى الضرائب، ناهيك عن المصادر الأخرى لتوليد بعد المسافة والزيف والتى تكمن متربصة فى مناطق الأوف شور: السرية والتعقيدات التى يولدها الأوف شور فيما توزع الشركات شئونها المالية بين الملاذات الضريبية فى أنحاء العالم. تقوم الملاذات الضريبية بزيادة بُعد المسافة وذلك بحمايتها للمستثمرين ضد قوانين بلادهم وأحكامها. يمنع نظام الأوف شور الإشراف على الأسواق المالية، ويجعل حدوث الأزمات أكثر احتمالا، ويمكّن الأغنياء من المطلعين على بواطن الأمور من نقل كل المخاطر وتكاليف الكفالات وإسعاف المؤسسات المالية إلى أكتاف الغالبية العاملة ويعيدا عن الأقلية المستثمرة. لم يعد رأس المال يتدفق إلى حيث يحصل على أفضل العائدات، بل إلى حيث يستطيع ضمان أفضل دعم ضريبي، وسرية تامة وإلى حيث يصبح بإمكانه تلافى القوانين والقواعد والأحكام التى لا تروقه بأفضل الوسائل المتاحة. ليس لأى من تلك المغريات علاقة بتخصيص رأس المال بأكبر قدر من الكفاءة. كان كينز مصيبا تماما.

يمكننا الآن، مع تذكر هذا، العودة إلى أحد أعظم إنجازات كينز: إقامة نظام عالمى جديد بعد الحرب العالمية الثانية مناقض تماما لنظام الأوف شور. بعد الحرب العالمية الثانية، تم إرسال كينز إلى واشنطن للتفاوض مع الأمريكيين. هناك، أدرك أن مهمته ليست باليسيرة: كان غالبية الأمريكيين على قدر

من العداء للبريطانيين بأكثر مما افترض. يذكر سكيدلسكى إن روزفلت كان يبغض الإمبراطورية البريطانية، ولا يثق بأرستوقراطية إنجلترا، ويشك في وجود نزعات مؤيدة للفاشيين لدى وزارة الخارجية البريطانية». بعد انهيار فقاعة الائتمان فى عشرينيات القرن الماضى والكساد العظيم الذى تلاه قام الأمريكيون بتصفيد وول ستريت وتقييده إلى حد كبير، ونظر الكثيرون بكثير من الشكوك إلى حى المال والأعمال بلندن - المركز الحقيقى للإمبراطورية البريطانية التى كانوا يبغضونها - والذى كان لا يخضع لتنظيمات محكمة. كانت بريطانيا تقوم بالتمييز ضد السلع الأمريكية فى التجارة الدولية، وكان روزفلت ومعارضوه من الحزب الجمهورى تُرعبهم فكرة الاشتباك فى حرب خارجية أخرى. تساءل أمريكيون كثيرون عن السبب الذى يدفعهم لمساعدة بريطانيا مرة أخرى بعد أن أوقعت بالولايات المتحدة وأدخلتها طرفا فى الحرب العالمية الأولى ثم رفضت دفع ديونها عن تلك الحرب وظلت متمسكة بإمبراطوريتها. أيضا، بعد أن أُجبر الجيش البريطانى على الانسحاب من دنكرك عام ١٩٤٠، أظهر البعض فى واشنطن ترددا لدعم ما اعتقدوه أنه قضية خاسرة.

وعلى الرغم من أن الأهمية الاقتصادية الكوكبية كانت قد انتقلت بأسلوب حاسم عبر الأطلسى من لندن إلى نيويورك، فقد كانت بريطانيا مازالت تبقى على الهند بالقوة، ومعها جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط ورفضت تدخل أى أحد. كان أسلوب كينز القتالى و«المتشاطر» يتسق مع التلميحات الأمريكية عن البريطانيين كمحركى دُمى إمبرياليين على قدر مفرط من المراوغة، مستعدين للاحتيال عليهم فى أقرب فرصة تسنح لهم. حينما التقى كينز للمرة الأولى وزير الخزانة الأمريكية هنرى مورجنثاو والذى كان لا طاقة له بالنقاط التقنية، تحدث لمدة ساعة وبالتفصيل الشديد. فيما بعد كتب أحد المطلعين بواشنطن لصديق له قائلا «لم يفهم [مورجنثاو] كلمة واحدة حتى صاغ أحدهم الحديث الذى دار بمفردات بسيطة وقرأها عليه واستوعبها تماما».

علق هارى هوبكينز، أحد مستشارى روزفلت بالقول إن كينز «أحد هؤلاء الأشخاص الذين يعرفون الإجابات جميعها».

كانت مشكلة كينز كالتالى: أرادت أمريكا أن تحارب بريطانيا الفاشية، وكانت تعطى معونات عسكرية ضخمة بمقتضى قانون الإعارة والإيجار الذى أصدرته فى مارس ١٩٤١. لكن الأمريكيين، أرادوا فى نفس الوقت تجريد بريطانيا من نفوذها ومن إمبراطوريتها نهائيا وعلى نحو حاسم. وكما كتب كينز فيما بعد، اتخذت إدارة الولايات المتحدة كل الاحتياطات الممكنة لترى أن بريطانيا «تقترب من الإفلاس بقدر الإمكان قبل أن تمنحها أية مساعدة». وبالتقابل ذكر كينز أن هدف بريطانيا الرئيسى، كان «أن تُبقى على ما يكفى من الأصول التى تتركنا قادرين على اتخاذ الإجراءات والأفعال المستقلة».

كانت تلك حربا مضمية لكينز، وأيضا صراعا غير متكافئ بكل تأكيد. سأل أحد نظرائه الأمريكيين «لم تضطهدوننا هكذا؟». أصيب بالمرض الذى تم تشخيصه على أنه عفن فى لوزتيه وتضخم فى القلب والأورطى، وكان «يمثل إمبراطورية جاثية على ركبتيها». كتب الاقتصادى الأمريكى براد دولونج يقول «حينما كان كينز يختلف مع نظيره الأمريكى هارى دكستر هوايت، كان عادة يخسر حجته وذلك بسبب قوة الولايات المتحدة الأعظم. لكن بدا لى أن كينز كان مصيبا فى كل حالة تقريبا».

ما كان كينز يتفاوض عليه فى واشنطن هو إقامة نظام نقدى تعاونى دولى جديد يحكم العلاقات بين بلدان العالم وكانت تفاوضاته تستند إلى تجربة الرأسمالية الدولية غير المكبوحة التى سبقت الكساد العظيم وأوجدته؛ ذلك لأن البنوك الخاصة والمركزية، بقيادة وول ستريت وذا سيى أوف لندن، سعت لاستعادة نظام «دعه يعمل» المالى لما قبل عام ١٩١٤ والذى مكنهم من الهيمنة، وهو نظام كان يقتضى تعويم العملات وتداولها دونما قيود، وميزانيات حكومية عامة متوازنة، وتدفعات حرة لرأس المال حول العالم - بما يشبه النظام المالى الكوكبى الحديث بقدر.

كان الكساد العظيم قد قضى على حلمهم وأفقد النظام المالى الليبرالى مصداقيته وشوه صورته. كتب كينز يقول «إن الرأسمالية المتفسخة الدولية والفردانية فى أن ليست نجاحا. إنه نظام لا يتسم بالنكاء أو الجمال أو العدل أو الفضيلة، كما أنه لا يوفى بأى غرض. بإيجاز، نحن نبغضه، وقد بدأنا نحقره». فى مؤتمر برتون وودز عام ١٩٤٤، ذلك المؤتمر الذى كان ذروة سباق التفاوضات الكوكبية والذى كان له أن يُشكّل المعمار المالى الكوكبى لعقود، قال مورجنشاور، إن الهدف ينبغى أن يكون «طرده المرابين من معبد المالية الدولية».

على الرغم من أن بلدانا كثيرة اشتركت فى المؤتمر إلا أنه أدير أمريكيا: عملت الخزانة الأمريكية على أن تدير أمور لجان الصياغة والمؤتمر وتأتى بالنتيجة التى أرادها الأمريكيون. وكما عبر هارى دكستر هوايت، كان رئيس اللجنة «يمنع التصويت» على أى شىء لا يريدون تمريره، وكان يتم «تنظيم النقاش» بحيث يُمنع التعبير عن أية موضوعات غير ملائمة لهم. كان المفاوضون من البلدان الأخرى يجلسون فى الصفوف الجانبية. علّق كينز متخابثا بالقول إنه كان من الصعب معرفة ما بإمكان تلك الوفود أن تفعله فى «بيت القردة» الدولى هذا.

لم يتمكن كينز من تشكيل البنك الدولى الجديد، أو صندوق النقد الدولى بخاصة، بالهيئة التى كان قد أملها، حيث كان قد أمل أن يكون صندوق النقد الدولى مؤسسة لا تحمل أى طابع سياسى تُشرف على الآليات التى بواسطتها تحلّ عدم التوازنات المالية الكوكبية نفسها تلقائيا مع استبعاد التدخلات السياسية - وسلطة الولايات المتحدة الفجة - من المعادلة بقدر الإمكان. كما أنه لم يُرد أن يكون مقر المؤسستين بواشنطنولنفس الأسباب. لكن جهوده تلك لم تُثمر، وتم اتخاذ القرارات بذلك الشأن فى اجتماع آخر فى عام ١٩٤٦ مما أشعر كينز بالمرارة.

بيد أنه كان بإمكان النتيجة أن تكون أكثر سوءا بالنسبة لبريطانيا من دون قدرات كينز المدهشة. علّق أحد المسئولين الكنديين بعد أن أبهرته قدرات كينز

الخطابية «إنه أكثر شخص استثنائي استمعت له. هل ينتمى إلى النوع البشرى؟ تحيطه هالة أسطورية خيالية. يبدو كأننا ضحما مثل أبي الهول...». حينما سار كينز متثاقلا من وطأة المرض والإعياء إلى داخل القاعة التي أقيمت بها المائدة الفخيمة بعد انتهاء مؤتمر برتون وودز، نهض مئات المدعين وظلوا واقفين وسط صمت عميق إلى أن جلس هو فى مقعده.

ينظر الكثيرون اليوم إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - طفلى مؤتمر برتون وودز - بصفتها من أدوات العولة، والتجارة غير المقيدة وتدفقات رأس المال ومصرفى وول ستريت. لكن، لم تكن هذه هى الفكرة الأصلية، فقد كان كينز قد شرع فى إقامة نظام مختلف تماما - يكاد يكون النقيض التام لعالم تدفقات رأس المال غير المقيدة والتي يتم إرسالها إلى مراكز الأوف شور بالوسائل السلوكية واللاسلكية. أراد كينز عالما للتجارة الحرة، لكنه اعتقد أن حركة السلع غير المقيدة لن تكون ممكنة إلا فى ظل نظام مالى تتحكم فيه الحكومات وفقا لتنظيمات مُحكّمة، إذ إنه بدون ذلك، فستعمل موجات هروب رأس المال على توليد أزمات متواترة تؤدى إلى إعاقة النمو والتجارة، مما قد يؤدى بالاقتصادات الأوروبية الهشة إلى الارتواء فى أحضان الشيوعيين. وكما لاحظ، فإن ثمة توترا أساسيا بين الديمقراطية من جهة، وبين تحركات رأس المال غير المقيدة من جهة أخرى. مثلا، إذا حاولت إحدى الحكومات تخفيض معدلات الفائدة من أجل تشجيع الصناعات المحلية، سيهرب رأس المال إلى الخارج سعيا وراء عائدات أكبر. يملك المستثمرون حق القيتو فى مواجهة الحكومات القومية، ويقرر حياة ملايين الناس على أرض الواقع «حفنة من المضاربين» حسب تعبير الاقتصادى الهندى پرابهات پاتتيك. من ثم، تحلّ الفقاعات والأزمات الاقتصادية غير المتحكم بها محل إدارة الحكومات للطلب. تعنى حرية رأس المال النقدى حرية أقل للبلدان فى رسم سياساتها الاقتصادية الخاصة بها: ينجم عن نمط الحرية هذا شكل خاص من العبودية.

كان حل كينز بسيطاً ومقنعاً: التحكم فى تدفق رأس المال عبر الحدود. كانت التحكيمات فى رأس المال قد ظهرت للمرة الأولى أثناء الحرب العالمية الأولى حيث سعت الحكومات إلى وقف تدفق الأموال خارج بلادها وذلك لى تتمكن من إخضاع دخل رأس المال للضرائب والحفاظ على معدلات فوائد منخفضة من أجل تمويل الجهود الحربية. لكن التحكيمات تبخرت بعد الحرب لتعود جزئياً أثناء الكساد العظيم، ثم عمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية وترتيبات برتون وودز. لكن تلك التحكيمات غدت ترشح تدريجياً، ثم، وبداية من السبعينيات تم تقويضها باطراد فى جميع أنحاء العالم. فى عام ١٩٧٤، تلخصت الولايات المتحدة من أهم تحكيماتها.

قد يصعب على من لم يخبروا التحكيمات المالية تصورها. فى إحدى المرات أرانى البرفسور سول بيكيوتو جواز سفره القديم الذى كان يحوى خانة بعنوان «تحويل عملات أجنبية: سفر خاص»، وكانت مغطاة بأختام وتوقيعات رسمية. كان الفرد يحتاج إلى تصريح رسمى لى يحصل على عملات أجنبية للسفر إلى الخارج، وكذلك، كان على الشركات الحصول على تصريح رسمى لنقل الأموال عبر الحدود، وهذا نظام يكاد يكون غير متخيل اليوم. كانت الرقابة على رأس المال تعمل على إرخاء الرابطة بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتتيح بذلك مساحة للحكومات للمضى فى تحقيق أهدافها مثل توفير فرص كاملة للعمالة. وبدلاً من وضع القيود على الديمقراطية من خلال نزوات المضاربيين والممولين المتقلبة، رأى كينز أن الحل هو تقييد حرية حركة رأس المال دولياً.

يعتقد جيف تيلى، الذى ألف كتاباً عن كينز، أن السبب الرئيسى لدعمه التحكيمات فى رأس المال كان هو اعتقاده بالإبقاء على معدلات فوائد منخفضة، وهذا رأى يضع كينز فى جانب رجال الصناعة (الذين يدخلون دفع الفوائد فى نطاق التكاليف) فى مواجهة رجال المال (الذين تمثل دفع الفوائد دخلاً لهم). عبر كينز عن ذلك بقوله ينبغى أن يكون التحكم فى تحركات رأس المال ملمحاً دائماً

لنظام ما بعد الحرب، أى لابد أن يكون رأس المال النقدى خادما للمجتمع لا سيدا له. وبالرغم من كل عيوبها، فقد فعلت خطة برتون وودز هذا تحديداً.

يساعدنا هذا على رؤية المدى الذى ابتعدنا به عن النظام الذى وضعه كينز وهوايت. إن تقويض التحكيمات فى رأس المال [النقدى] شىء، لكننا الآن قد قطعنا خطوة كاملة مرة أخرى لتجاوز هذا، خطوة إلى عالم لا يقتصر الأمر فيه على تحرك رأس المال بحرية عبر الحدود، بل أيضا يتم فيه تشجيعه بأساليب نشطة اصطناعية على التحرك باستخدام عدد لا محدود من مغريات الأوف شور: السرية، تفادى التنظيمات المصرفية المتعلقة، ضرائب صفرية، وما شابه. ظهرت إلى حيز الوجود بنى أساسية من المحامين والمحاسبين والمصرفيين أنيقى الملابس، والذين لهم مصالح خاصة فى زيادة سرعة التدفقات وتعميق الحوافز الفاسدة. لابد وأن ذلك كان له أن يصيب كينز بالترويع.

ثمة أمر آخر له علاقة بموضوعنا، على الرغم من عدم إلمام الكثيرين به. يعتقد علم الاقتصاد السائد اليوم نظرية بسيطة مفادها أن البلدان الفقيرة بحاجة إلى رموس الأموال ويمكن للاستثمارات الأجنبية ملء هذه الفجوة، من ثم، ترى النظرية أنه من المعقول تحرير رأس المال والسماح له بالتدفق إلى تلك البلدان المتعطشة له. تبدو هذه فكرة جيدة فى ظاهرها، لكن تلك النظرية السائدة أغفلت التعاطى مع مشكلة حقيقية وهى أنه فى حالة تحرير رأس المال، فلن تتدفق الأموال بالضرورة إلى داخل تلك البلدان، بل الأرجح أنها ستندفق خارجها. كان كينز على وعى تام بتلك المشكلة. قال «دائما ما يكون من الأسهل إنجاز السياسات الداخلية المستحسنة، لو تم جعل الظاهرة المعروفة بهروب رأس المال مستحيلة أو شديدة الصعوبة». تبدو هذه الكلمات نبؤية بشكل يبعث على القشعريرة لأن هروب رأس المال فى زمانه كان ظاهرة لا يمكن مقارنتها بالمبالغ المهولة التى تتدفق عبر الحدود اليوم.

حتى في وجود القيود المحكمة على رأس المال في فترة ما بعد الحرب. فقد كان ثمة تسريبات. كانت الشركات متعددة الجنسية بحاجة إلى تصاريح لنقل رموس الأموال الاستثمارية إلى الخارج، لكنها كانت تتمتع بحرية أكبر كثيرا لدى نقل الأموال من أجل إنجاز أهداف جارية- لتمويل التجارة وغيرها من الشؤون اليومية. وبالطبع، فمن السهولة بمكان إخفاء دفع رأس المال تحت ستار التعاملات الجارية. لكن، كان لدى كينز وهاري دكستر هوايت حل لذلك. يبين الباحث الكندي إريك هيلينر أنه «دائما ما يُغفل أن كينز وهوايت، تعاطيا مع هذه المشكلة من خلال اقتراح آخر. ذهبوا إلى أن القيود على رأس المال ستكون أكثر فاعلية لو أن البلاد المتلقية لرأس المال الهارب ساعدت في تنفيذها». في المسودات الأولى لاتفاقيات برتون وودز، تطلب كل من كينز وهوايت من حكومات البلاد المتلقية لرأس المال الهارب تبادل المعلومات مع ضحايا هروب رأس المال. إذ إنه بدون إغراء السرية، لن تهرب سوى أموال أقل كثيرا كثيرا. بإيجاز، فقد أرادا الشفافية في التعاملات المالية الدولية. وهنا يدخل المصرفيون الأمريكيون ومعهم جماعات الضغط الذين يعملون لحسابهم.

كانت البنوك الأمريكية تجنى أرباحا ضخمة في ثلاثينيات القرن الماضي من التعاملات في الأموال الهاربة من أوروبا، ولخشيتهم مما ستلحقه الشفافية من أضرار بإغراءات نيويورك، عملوا عن تفرغ المقترحات من جوهرها. فعلى حين «اقتضت» بنود تأسيس صندوق النقد الدولي في المسودات المبكرة تعاوننا في مجال هروب رموس الأموال، تغير لفظ «اقتضت» في النسخة النهائية وحل محله لفظ «سمحت». ومن خلال البوابة التي فتحتها ذلك اللفظ الوحيد، توجه موكب مهيب صامت من العربات المحملة بالثروات من أوروبا المحطمة المرهقة لتعبر الأطلسي إلى نيويورك.

كان ما نَجَم من هجوم رموس الأموال بنفس درجة السوء التي كان كينز

وهويت قد توقعها. وجد تحليل أجرته حكومة الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٤٧، مع اعترافه بأنه لم ير سوى جزء من الصورة، أن الأوروبيين كانوا يحوزون ٤.٣ مليار دولار فى حسابات خاصة، وهو مبلغ شديد الضخامة بمستويات تلك الأيام، ويفوق كثيرا قرض ما بعد الحرب الضخم الذى منحتة أمريكا لبريطانيا فى العام ذاك. طرَبَ لهذا المصرفيون الأمريكيون، ثم انفجرت أزمة اقتصادية جديدة فى أوروبا. ملأت أمريكا الفجوة بالمعونات: مشروع مارشال العملاق فى عام ١٩٤٨. من المعتقدات الشائعة أن خطة مارشال نجحت من خلال تعويضها عن عجز موازنات البلدان الأوروبية، لكن إريك هليزر يرى أن أهميتها الحقيقية كانت هى «ببساطة التعويض عن فشل الولايات المتحدة فى تأسيس وسائل للتحكم فى تدفقات النقد المتداول من أوروبا إلى الداخل الأمريكى». بل إنه، وحتى فى عام ١٩٥٣، فقد ذكر مايكل هوفمان، مراسل النيويورك تايمز المطلع، أن المعونات الأمريكية بعد الحرب كانت، أقل من النقد الذى كان يتدفق فى الاتجاه الآخر.

اشتمَّ السناتور الجمهورى هنرى كابوت لودج الرائحة الكريهة. قال «ثمة طبقة صغيرة من الأشخاص الأثانيين المنتفخين من الذين انتشرت أصولهم فى أرجاء المكان. يدفع محدودو الدخل فى هذا البلد الضرائب لدعم برنامج المعونات الخارجية، الذى لا يسهم الأثرياء فى الخارج فى دعمه». لا بد وأن كلماته تلك مألوفة وأليمة اليوم بالنسبة لمواطنى الأرجنتين والمكسيك وإندونيسيا وروسيا وغيرهم وغيرهم من مواطنى البلدان الذين يراقبون وهم عاجزون النخب المحلية وهم ينهبون ثروات بلادهم ويتواطئون مع رجال المال والأعمال الغربيين من أجل إخفائها فى مناطق الأوف شور، بل وتجنب دفع الضرائب عن دخولهم أيضا. أرسلت خطة مارشال سابقة منذرة - يتحمل دافعو الضرائب الأمريكيون الفاتورة عن السياسات التى تعمل فى صالح وول ستريت وعملائه. جوهريا، كان ما تم تقديمه على أنه ضرب من المصلحة الذاتية المستنيرة، هو تدليس بالمعنى المحدد للاحتيال، ساعد

الجهل العام على تسهيله. وكما سنرى، فقد تضاعفت أشكال التدليس ووسائله منذ وقتئذ.

حينما توفي كينز فى أبريل ١٩٤٦ بعد أقل من عام من استسلام القوات النازية، تدفقت عبارات الثناء والإطراء عليه. قال ليونيل روبينز، أحد أقوى أعدائه الأيديولوجيين «لقد منح حياته لبلده، تماما كما لو أنه قد سقط فى ميدان القتال». أسماء فريديتش هايك، تلميذ روبينز السابق، والذي كان آنذاك فى سبيله لتبنى أيديولوجيا جديدة للأسواق الحرة تُبطل الأفكار الكينزية، «الرجل العظيم الأوحده الذى سبق لى وأن عرفته». وعلى الرغم من أن كينز قد فشل بأساليب عديدة، فقد كان ثمة أشياء كثيرة مما دعا إليها مازالت فاعلة، ولم يكن أقلها الاستخدام الشائع للتحكم فى حركة رأس المال من أجل توفير الحريات للدول لاختيار سياساتها الاقتصادية الداخلية الخاصة بها. وقد أثبتت الأحداث أن أفكاره كانت صائبة - على الأقل ليست خاطئة. شهد العامان التاليان للحرب فترة قصيرة كانت فيها مصالح الولايات المتحدة المالية تهيمن على صنع السياسات، وكان النظام الدولى المقيد معطلا مؤقتا. كان ذلك كارثة أدت إلى أزمة اقتصادية جديدة فى عام ١٩٤٧، مما أفقد المصرفيين مصداقيتهم وشوه سمعتهم، وأصبح العام التالى أكثر تقييدا.

يعرف الآن ربع القرن الذى تلى ١٩٤٩، والذي فيه تم تطبيق أفكار كينز على نطاق واسع، بالعصر الذهبى للنظام الرأسمالى، عصر ازدهار واسع المدى، يتصاعد بسرعة، لا تعكره مشاكل تذكر. أوجز هذا الوضع هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى حيث ذكر فى عام ١٩٥٧ «لم يتمتع شعبنا أبدا بمثل هذا الازدهار الذى يعيشه اليوم» - ما بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٣، كان متوسط معدلات النمو السنوية، فى ظل قيود شائعة على رعوس الأموال (وضرائب باهظة الارتفاع) ٤,٦٪ بأمريكا و ٤,٦٪ فى أوروبا. لم تكن البلدان الغنية هى وحدها التى تمتعت بنمو سريع مطرد: كما يبين ها- چون شانج أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبريدج. فقد

نمى متوسط دخل الفرد فى البلاد النامية بمعدل ٣٪ كاملة سنويا فى الستينيات والسبعينيات، وسط التحكّات الشائعة فى رموس الأموال - بسرعة أكبر كثيرا عن أى معدل منذ وقتئذ. أما فى الثمانينيات، وفيما أُرخيت القيود على رموس الأموال باطراد فى جميع أنحاء العالم، وانخفضت المعدلات الضريبية، وبدأ نظام الأوف شور فى الازدهار انخفضت معدلات النمو بحدة. أوضح عالما الاقتصاد المرموقان أرفيند سوبرامانيان ودانى رودريك فى عام ٢٠٠٨ «إن البلاد التى نمت بسرعة أكبر هى تلك التى كانت أقل اعتمادا على تدفقات رأس المال من الخارج».

بيد أن متوسط النمو شأن مستقل، إذ إننا لى نكوّن فكرة عن مدى تحسن معيشة غالبية الناس، علينا أيضاً الإلمام بمدى عدم المساواة. فى زمن الأوف شور، منذ منتصف السبعينيات وإلى اليوم، ظلت عدم المساواة تتفجر فى بلد عقب الآخر. وفقا لمكتب إحصاءات العمالة الفدرالى الأمريكى، فإن الأجر الذى كان يتقاضاه فعليا العامل الأمريكى العادى الذى لا يخضع لنظام رقابى عن ساعة العمل عام ١٩٧٠ أعلى مما كان يتقاضاه عام ٢٠٠٦، مع أخذ معدل التضخم فى الاعتبار. وفى تلك الأثناء، ارتفعت أجور المدراء التنفيذيين للشركات من أقل من ثلاثين ضعفا لمتوسط أجر العامل إلى حوالى ٣٠٠ ضعف. بيد أن هذه ليست مجرد قصة عن النمو وعدم المساواة فقط. فقد انتهت دراسة أخرى إلى أن الدول النامية لم تشهد بين عامى ١٩٤٠ و١٩٧١، أى فى فترة العصر الذهبى، أية أزمة مصرفية، وست عشرة أزمة نقدية فقط؛ لكنها شهدت فى ربع القرن التالى لعام ١٩٧٣ سبع عشرة أزمة بنكية وسبعاً وخمسين أزمة نقدية - ناهيك عن سيول الأزمات الاقتصادية الأخرى. كما تؤيد ذلك الأبحاث التاريخية اللذان تغطى مددا أطول: انتهى كنه روجون وكارمن راينهارد الباحثان الاقتصاديان اللذان صدرت دراستهما المهمة عام ٢٠٠٩ وقاما فيها بتغطية ما يربو على ٨٠٠ عام من التاريخ الاقتصادى، أنتهيا إلى أن «اللبرلة [التحرير] المالية والأزمات المالية متلازمان مثل الحصان والعربة».

لكن علينا الحرص بالآ نبالغ فيما نستخلصه من هذه الحقائق، إذ إن ثمة أسباباً أخرى لتبرير معدلات النمو العالمية أثناء العصر الذهبي، ليس أقلها إعادة الإعمار فى فترة ما بعد الحرب والذى حفزه تزايد طلب الحكومات الهائل وتحسينات الإنتاجية أثناء الحرب. أيضاً، فمن المؤكد أن صدمة مبيعات النفط فى السبعينيات تفسر، بقدر، ما تلى ذلك من انزلاق إلى الأزمة والركود.

بيد أنه يمكن استخلاص نتائج أقل سوءاً وعلى نفس القدر من القوة والفاعلية. يوضح العصر الذهبى أنه بإمكان البلدان، والاقتصاد العالمى، النمو سريعاً وباطراد فى ظل الضوابط الشائعة، بل وتطبيق النظم البيروقراطية، على تدفق رأس المال. تشهد الصين اليوم - التى تُقيد بعناية وبيروقراطية الاستثمارات الداخلية والخارجية والتدفقات الأخرى لرأس المال - نمو سريعاً. ومن الواضح أنه ينبغي أن تكون تلك الضوابط التى ظلت تعتبر عتيقة وغير متقبلة لسنوات طويلة، خياراً للسياسات الاقتصادية. وفى واقع الأمر، بدأ الرأى السائد بهذا الشأن فى التحول قليلاً. فى فبراير ٢٠١٠ أصدر صندوق النقد الدولى ورقة بحثية ذهبت إلى أن الضوابط على رأس المال يمكن أحياناً «تبريرها كجزء من عِدَّة الشغل السياسية» للاقتصادات التى تسعى للتعاطى مع موجات التدفقات المالية المتدافعة إلى الداخل. وكما اعتقد كينز، تستطيع البلاد فى معظم الأوقات تدبير أمورها بأنظمة انتمائها الداخلية، وأسواقها المحلية لرأس المال، دون أن تعرض نفسها للموجات القاتلة من أموال الأوف شور الكوكبية. إن أساس مخاوف كينز - موجات النقود المتداولة التى تقيد الحكومات القومية - أكثر أهمية اليوم عما كانته فى زمانه.

لا يعتبر ما حدث منذ سبعينيات القرن الماضى مجرد عودة إلى الحركة الحرة لرأس المال، بل لبرلة مالية طائفة غير مكبوحة: عمل نظام الأوف شور الذى مزق الضوابط المالية منذ السبعينيات صعوداً كعامل تعجيل لهروب رأس المال النقدى، وأيضاً كمجال للخلل والتشويه يعمل على انحناء تدفقات رأس المال وتحويل

مسارها بحيث ينتهي بها المطاف، لا إلى حيث تجد أفضل الاستثمارات المنتجة، بل إلى حيث يصبح باستطاعتها أن تجد أعظم قدر من السرية، وأكثر القواعد التنظيمية سهولة واسترخاء، وأكبر قدر من التحرر من أحكام المجتمع المتحضر. يبدو من المنطقي الآن أن نرفع أقدامنا عن دواسات زيادة سرعة تلك التدفقات. في السنوات التي أعقبت وفاة كينز، وحتى فيما غدت أفكاره ضمن معتقدات صناع السياسة التقليدية، سعت توجهات اللبرلة المنبعثة إلى تدمير مصداقيتها. بحلول الثمانينيات، وصل الأمر بروبرت لوكاس، أستاذ الاقتصاد بشيكاغو إلى أن يكتب قائلاً إن أفكار كينز قد غدت باعثة على السخرية بدرجة أن «الناس في الحلقات البحثية لم يعودوا يأخذونها على محمل الجد، وأن الجمهور يبدأ في إطلاق الهمسات والضحكات لدى ذكرها». كان الهجوم على كينز في المجالات الأكاديمية شأنًا أصبح أمره معروفاً. لكن بمحاذاة ذلك، ظهر أمر آخر في ذا سیتی أوف لندن أولاً، ثم تم اعتناقه في وول ستريت. عملت الأيديولوجيا الممزوجة بسخاء بالنقد السائل على وجود أوضاع لخلق عالم جديد من الأوف شور.